

## اليمن: إشراك "الشباب" ضرورة لنجاح المرحلة الانتقالية

أطيف الوزير \*

شهد تاريخ اليمن المعاصر عدة ثورات وانقلابات. ولكن ثورة ٢٠١١ لها جانب فريد ومتميز، وهو أن الشباب هم من قاد الثورة (على الأقل في أولها) بمشاركة شعبية واسعة من كافة الأطياف، وهو ما جعل الثورة تتجاوز دائرة النخبة السياسية. والسؤال الذي يطرح نفسه اليوم هو: أي دور "للشباب" الذين أشعلوا جذوة الحراك السلمي الشعبي خلال المرحلة الانتقالية؟

وعلى الرغم من الدور الهام الذي لعبه الشباب في الثورة، فقد تم إقصائهم من المفاوضات السياسية التي أدت إلى توقيع الخطة الانتقالية (المبادرة الخليجية). كما أن هناك مؤشرات اليوم تشير إلى احتمال تهميش الشباب في الحوار الوطني المقبل.

إن أحد المؤشرات الرئيسية لتغيير الهيكل السياسي هو مدى إشراك فئات غير تقليدية خارج الدائرة الصغيرة المغلقة في العملية السياسية. ومن هنا، تحاول هذه الورقة أن تسلط الضوء على مدى إشراك الشباب في العملية السياسية من خلال تعريف مفهوم "الشباب المستقل" في البداية، ثم التركيز على دورهم في الثورة ودورهم الحالي والمحمّل في العملية الانتقالية.

### خلفية

شهدت منطقة الشرق الأوسط اندلاع احتجاجات واسعة في عدة بلدان في آن واحد. وكان الشباب مكون هام في دعوات التغيير، وخاطر العديد منهم بحياتهم إيماناً بالقضية. وكان صمودهم في وجه القهر مصدر إلهام حول العالم. ولفنت شجاعتهم وإصرارهم أنظار العالم إلى هذه الفئة التي طالما تم تجاهلها. فأشاد العالم ببطولة الشباب وأصبحوا ولأول مرة في دائرة الضوء وبشاركون في حوار التحول السياسي.

وفي اليمن، بدأت الاحتجاجات في عدد من المدن ابتداءً من منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١١ عندما نزل الشباب للشوارع وهم يستلهمون الحراك في تونس الذي أدي إلى سقوط نظام بن علي. ويوماً بعد يوم، انضم المزيد من الناس إلى الاحتجاجات وخيّموا في الساحات حتى تحولت إلى مدن من الخيام يسكنها آلاف. وبعد الضغوط الدولية، وقع علي عبد الله صالح [المبادرة الخليجية](#) في ٢٣ من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بعد أشهر من المفاوضات. ونصت المبادرة على نقل السلطة إلى نائبه عبد ربه منصور هادي في مقابل الحصانة من الملاحقة القضائية.

\* أطيف الوزير حاصلة على ماجستير في العلاقات الدولية. وهي باحثة اهتمت بتوثيق الثورة الشبابية السلمية منذ بدايتها بالصور والفيديو والمقالات في مدونتها "[امرأة من اليمن](#)". وهي أيضاً إحدى مؤسسي حملة "[ساند اليمن](#)" التي تعمل على مناصرة قضايا مستقبل اليمن

وغالبا ما يستخدم مصطلح "الشباب" و"الشباب المستقل" بالتبادل باعتبار أنهما يشيران إلى نفس الشيء، على الرغم من وجود اختلافات مهمة بين المصطلحين. وعندما سألت الثوار في ساحة التغيير وعلى مواقع وسائل الإعلام الاجتماعية "كيف تعرفون مصطلح الشباب المستقل؟"، اختلفت الإجابات ولكنها أعطت مؤشرات لتحديد هذه المجموعة. فمن حيث الفئة العمرية، يشير مصطلح "الشباب المستقل" -مثل مصطلح الشباب- بصفة عامة إلى الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 38. ولكن في بعض الحالات استخدم هذا المصطلح لوصف أشخاص أكبر سنا، ولكنهم يحملون نفس تطلعات الحركة الشبابية المستقلة، مما يجعل المصطلح معبرا عن حالة ذهنية أكثر من تعبيره عن فئة عمرية.

وتركز أجندة هذه الفئة على بناء دولة مدنية تقوم على المواطنة المتساوية، ويحدوها إيمان قوي بالمقاومة السلمية كوسيلة وحيدة للمضي قدما. كما تعد العدالة الاجتماعية وحقوق المرأة من ضمن الأولويات المهمة.

سياسيا، لا ينتمي الشباب المستقل إلى أي من الأحزاب السياسية التقليدية؛ لا لأحزاب اللقاء المشترك ولا للمؤتمر الشعبي العام، كما لا ينتمون كذلك إلى جماعات أيديولوجية مثل الحراك الجنوبي أو الحوثيين. إلا أن بعض أعضاء الأحزاب و الجماعات الأيديولوجية يقولون أنهم أيضا جزء من حركة الشباب المستقل، وخصوصا عندما يتخذون قراراتهم بحرية وأحيانا ضد قرارات الحزب/المجموعة. باختصار، فإن مصطلح "الشباب" أصبح مرادفا للمطالبة بواقع سياسي جديد وليس مجرد إصلاح الواقع الحالي. وكان شعار الشباب خلال الاحتجاجات "لا حزبية ولا أحزاب، ثورتنا ثورة شباب" يرمز إلى الآمال في تغيير كامل للنظام. هذا لا يعني بالضرورة أن الشباب ضد الأحزاب السياسية، ولكنه يمثل إدانة لما وصلت إليه مساومات الأحزاب التقليدية.

وكما نشر في [تقرير صادر عن منظمة سيفرورد](#) البريطانية فإن الشباب المستقل "يعمل كحام" للثورة وكمؤيدين للمصلحة العامة بدلا مما يصفونه بالمصالح الشخصية الضيقة للنخب السياسية. ولذلك، يبقى الشباب أحد أهم ركائز الشرعية في النظام السياسي اليمني الذي

كانت هذه الصفقة نتاج عمليتين متوازيتين: الأولى حراك شبابي شعبي يطالب بتغيير جذري وشامل. والثانية عملية سياسية دخل فيها كتل أحزاب المعارضة المسمى باللقاء المشترك في مفاوضات مع الحزب الحاكم سابقا (حزب المؤتمر الشعبي العام). أدى هذا إلى تنحي الرئيس السابق علي عبد الله صالح وبداية الفترة الانتقالية التي بدأت بعد "الانتخابات" بالتزكية للرئيس الجديد عبد ربه منصور هادي.

وبعد ذلك، تم إنشاء حكومة الوفاق بالمحاصصة بين أحزاب اللقاء المشترك والمؤتمر الشعبي العام لفترة انتقالية مدتها سنتان. ويتم الآن التمهيد للمرحلة الثانية من العملية الانتقالية والتحضير للحوار الوطني وعملية الإصلاح الدستوري. ويقود هذه العملية الانتقالية أحزاب اللقاء المشترك والمؤتمر الشعبي العام بدعم من "المجتمع الدولي" بما في ذلك الأمم المتحدة. وللأسف، فقد أدى التركيز على المسار السياسي في طبعه التقليدي إلى إهمال الحركة الشعبية وتهميش الشباب وتضحياتهم التي أوصلت الأحزاب إلى طاولة الحوار. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو عن دور "الشباب" الذين أشعلوا جذوة الحراك السلمي الشعبي خلال هذه المرحلة الانتقالية؟

### من هم "الشباب"؟

كثيرا ما يتم تناول فئة "الشباب" وكأنهم كتلة موحدة تحت قيادة مركزية واحدة. لكن هذا ليس واردا في بلد يمثل الشباب (ما بين ١٥ و ٢٤ سنة) فيه ربع السكان. وبالتالي فليس من الواقعي أن يتقاسم خمسة ونصف مليون شخص نفس الأيديولوجيات والرؤى.

بدأت الحركة الثورية الشبابية في اليمن كمجموعة من عدة كيانات صغيرة تضم في عضويتها أشخاصا من نفس الفئة العمرية تجمعهم نفس المطالب والمظالم. وكان هؤلاء الشباب منقسمين بين من تظاهروا بسبب القمع السياسي ومن خرجوا بسبب الحرمان الاقتصادي وارتفاع نسبة البطالة ومعدلات الفقر. وقد قاد الاحتجاجات في البداية "الشباب المستقل" الذين خيموا في الساحات وهتفوا ضد القهر والذل وطالبوا بتغيير النظام السياسي والاجتماعي، فكانوا بحق ممثلين لمطالب الشعب.

على نطاق واسع في المجتمع، ولا ينبغي تجاهلها والحكم عليها بأنها غير عملية أو غير دستورية<sup>1</sup>.

وكما كانت النسخة الأولية من المبادرة الخليجية مبهمة ويعوزها التفصيل والتطوير، واستغرق أقرارها سنة أشهر، فقد كان بالإمكان أن يستغل الشباب هذه المدة لتعديل وتطوير خططهم اعتماداً على مصادر عدة مثل "رؤية الشباب لمستقبل اليمن" المكونة من ٦٥ صفحة، وكذلك شبكة العلاقات الكبيرة في المجال الأكاديمي والسياسي. ولو كان هذا قد تم، لشكل ذلك حدثاً غير مسبوق لأنه كان سيعني أن قادة الشباب كانوا سيشاركون في المفاوضات وإرساء القواعد، ولكان التركيز سينصب على أولويات الشباب بدلاً من تقاسم السلطة، ولشكل ذلك "النموذج اليمني" الذي يمكن الافتخار به.

لكم الذي حدث هو أن القوى التقليدية والمجتمع الدولي قرروا الاعتماد على المبادرة الخليجية. ولم تكن هذه المبادرة كاملة وخالية من العيوب، ولكنها بدت من وجهة نظر دبلوماسية كحل مقبول واعتبرت أنها ورغم عيوبها الخيار الوحيد المتاح.

وقد أثر تطبيق المبادرة الخليجية سلباً على حركة الشباب المستقل من نواح كثيرة. فقد رأى شباب التغيير أن المبادرة الخليجية شابها الخلل منذ البداية. فقد كانت المفاوضات إقصائية، فلم يشارك الشباب ولا الجماعات الأخرى مثل الحراك الجنوبي أو الحوثيين في تصميم خطة الانتقال. وبالإضافة إلى ذلك، فقد رفض الشباب المستقل فكرة أن يكون تكتل أحزاب اللقاء المشترك هو الممثل الوحيد للثورة. وقد ذكرت لفيليبريك ياداف أن هذا "عكس رغبة مزدوجة من الجهات الفاعلة الدولية للعمل مع كيانات معروفة [...] وكان أثر ذلك تضخيم قوة أحزاب اللقاء المشترك في نفس اللحظة التي كانت قياداتها تنتقد من قبل الحركة الثورية لعدم فاعليتها". ومن هنا، فقد اعتبرت مفاوضات المبادرة الخليجية نقلاً للسلطة داخل إطار نخبة النظام نفسه.

يعاد بناؤه، كما أن الشباب يتمتعون بالقدرة على أن يكونوا بناءة توافق". ولهذا السبب يطالب الكثير من الناس في اليمن بزيادة تمثيل الشباب في العملية السياسية كوسيلة لبناء ثقة وشرعية أوسع في الفترة الانتقالية.

### هل كان هناك بديل للمبادرة الخليجية؟

تعد "خطة الشباب" التي صيغت في آذار/مارس ٢٠١١ مثالاً للدور المهم الذي لعبه المستقلون، وهي مثال للجهود التي قام بها الشباب المستقل لصياغة مطالب رسمية وخلق رؤية مشتركة للمستقبل. فبعد شهر من الاجتماعات اليومية الممتدة، تمكن قادة الشباب المستقل من جمع مجموعات الشباب المختلفة - بما في ذلك شباب أحزاب اللقاء المشترك والحراك الجنوبي والحوثيين - من أجل الاتفاق على الأفكار الرئيسية للمستقبل وصياغتها في خطة عمل موجزة من ١٣ نقطة.

وقد قاد هذه المبادرة قادة مستقلون قاموا بتنظيم عدة اجتماعات واستبيانات مع الثوار في الساحات المختلفة في أنحاء البلاد. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء مناقشات في وسائل الإعلام الاجتماعية للوصول إلى جمهور مختلف داعم للثورة ولكن لم ينزل إلى الساحات. وبعد التوصل إلى المسودة الأولية للخطة، عرض الشباب والشابات الخطة على أكاديميين يمينيين وقانونيين وسياسيين من أحزاب اللقاء المشترك. وكانت نتيجة هذه العملية التشاركية الجماعية هي "خطة الشباب" أو ما يسمى بـ "مطالب الشباب" التي صاغها المجلس التنسيقي لثورة شباب التغيير (تنوع) - أكبر تحالف مستقل - بشراكة محلية وتوافق من أكثر ١٠٠ حركة وانتلاف.

وكان من الممكن أن تمثل هذه الوثيقة الموحدة التي لم يسبق لها مثيل الخطة التي يحتاجها اليمن للمضي قدماً. صحيح أن تلك الخطة لم تكن كافية لوحدها لإدارة الفترة الانتقالية بأكملها، لكنها كانت تمثل الأساس الذي كان يمكن أن تبنى عليه خطة تسليم السلطة. وكما قالت شيلا كارابيكو فإن وثيقة الشباب "مناسبة ومدروسة، ومعتمدة

1 Carapico, Sheila. Counter-proposal from Yemen's revolutionary youth <http://www.jadaliyya.com/pages/index/1689/counter-proposal-from-yemens-revolutionary-youth>

ولو كان قد تم تبني "خطة الشباب" أو أي خطة مماثلة، لما احتاجت حكومة الوفاق إلى دعم دولي كبير كما هو الحال اليوم، وذلك لأن الناس كانوا سيشعرون بتملك الخطة والعملية السياسية، وهو الأمر الذي يفتقره المسار الحالي. لن نعرف إن كانت هذه الخطة الشبابية تنتج لوم تم تبنيها وبالتأكيد كانت ستواجه الكثير من العقبات، ولكن الأمر كان يستحق المحاولة من أجل الوصول لمسار محلي.

ولما كانت المبادرة الخليجية هي نتاج لمفاوضات سياسية استبعدت الغالبية العظمى في الشارع، فإن تركيز الحكومة الانتقالية كان منصبا على الاستيلاء على السلطة و "تملك" مؤسسات الحكومة، بعيدا عن أولويات الإصلاح الجذرية التي كانت الحركة الثورية تطالب بها. ولذلك، فإن الشباب لديهم انتقادات شديدة لتقدم المرحلة الانتقالية لأن الغالبية العظمى لم تشعر بأي تغيير في حياتهم اليومية مثل الحالة الإنسانية المتردية وانقطاع الكهرباء وغياب فرص العمل والخدمات الأساسية والبنية التحتية. ورغم أن التصدي لكل هذا سوف يستغرق طبعاً وقتاً طويلاً، فإنه يتطلب إرادة سياسية لوضع هذه القضايا في قائمة الأولويات وتحسين عملية التواصل بين الحكومة والجمهور. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومة اليمنية تحقيق تقدم ملموس في أولويات الشباب التي تم تناولها في خطة الشباب مثل إصلاح القطاع الأمني والعسكري والعدالة الانتقالية والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين.

على الرغم من استبعاد الشباب في المبادرة الخليجية وتعرضهم لهجوم من قبل المعارضة التقليدية والحزب الحاكم السابق، إلا أن كثير من النشطاء المستقلين واصلوا نشاطهم في قيادة المبادرات الشبابية المختلفة التي تطالب بالإصلاح. فانضم البعض إلى الأحزاب السياسية الجديدة والبعض الآخر فضلوا أن يظلوا مستقلين ليشكلوا ضغطاً على حكومة الوفاق للمطالبة بالوفاء بوعددها، في حين يسلط آخرون الضوء على قضايا منسية مثل قضية المختفين قسرياً. بينما ظلت البقية صامدة في ساحة التغيير حتى اليوم بعد مضي عام وعشرة أشهر منذ بدء الثورة.

إن أهم دور للشباب المستقل في هذه المرحلة هو الاستمرار في لعب دور الوسيط في بلد وصل فيه التوتر بين المجموعات المختلفة أقصاه. ونظراً للمصادقية التي

وبالإضافة إلى ذلك، فلم تتخرط أحزاب اللقاء المشترك في عملية المساومة والتفاوض بين الحكومة والشعب التي بدأت خلال الثورة، بل قادت هذه الأحزاب العملية السياسية دون إشراك الناس في الشارع أو تمثيل مطالبهم الرئيسية المدرجة في خطة الشباب، مما أضر إلى العود إلى نهج الإقصاء السياسي. فعلى سبيل المثال، ففي حين كان أحد المطالب في خطة الشباب هي "ملاحقة ومحاسبة كل رموز الفساد واسترداد ما نهب من الممتلكات والثروات والمال العام"، فقد منحت المبادرة الخليجية علي عبد الله صالح وأعضاء حكومته حصانة من الملاحقة القضائية. وهذا يعني أن المبادرة الخليجية قايضت العدالة والسلام المؤقت.

ولقد أدى فرض المبادرة الخليجية وإقصاء بقية المجتمع إلى نقص الشعور بتملك الشعب للعملية السياسية وبات الاعتماد على الجهات الخارجية مثل القوى الإقليمية والدولية ضرورياً من أجل إنجاح العملية. وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى تدني درجة إشراك فئات محلية هامة مثل المستقلين والخبراء والتكنوقراط المحليين الذين كان بإمكانهم قيادة العملية السياسية قدماً، وأصبحت العملية السياسية عملية خارجية بدلاً من أن تكون عملية داخلية تضمن المشاركة الشعبية.

وانتقد البعض في اليمن ما ينظر إليه على أنه عملية دولية، إذ أن مندوبي الأمم المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أصبحوا المستشارين والمراقبين لجوانب مختلفة من المرحلة الانتقالية في اليمن بما في ذلك الحوار الوطني وهيكل الجيش، والإصلاح الدستوري. وإذا كانت غالبية اليمنيين تثمن جهود "المجتمع الدولي" ككل، فإن شكوك اليمنيين تحيط بدور الدول المنفردة. فعلى سبيل المثال، يخشى البعض من أن تستخدم الولايات المتحدة، القائمة على ملف إعادة هيكله الجيش، المساعدات العسكرية التي تقدمها إلى اليمن من أجل ترسيخ الوضع الراهن عن طريق الضغط للحفاظ على حلفائها في المؤسسات العسكرية والأمنية. وفي الأونة الأخيرة، جرى التشكيك حتى في دور الأمم المتحدة. ففي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، علق ثلاثة أعضاء من اللجنة الفنية للحوار الوطني عضويتهم احتجاجاً على فكرة تفويض جمال بن عمر، المستشار الخاص للأمم المتحدة، لتحديد نسب التمثيل في مؤتمر الحوار الوطني.

ويلزم من أجل توسيع النخبة السياسية وتجديد دمه أن يكون تمثيل الشباب في العملية السياسية كبيراً. وبالإضافة إلى ذلك، فإذا كان المعيار الوحيد لفئة "الشباب" هو العمر وليس الاستقلالية، فإنه من المرجح أن يشغل غالبية المقاعد المخصصة للشباب ممثلين عن الأحزاب التقليدية وسيتم تجاهل الصوت الثالث. هذا لا يعني أنه يجب إهمال شباب الأحزاب بل العكس هو الصحيح. فينبغي عليهم أن يضغطوا على أحزابهم للمطالبة بتمثيل داخل الحصة المحسوبة لحزبهم لأن وجود شباب الأحزاب مهم جداً للحوار ولكن ليس على حساب الشباب المستقل.

ولتيسير مشاركة الشباب المستقل، ينبغي على الشباب والشابات أن ينشطوا في تعريف فنتهم وتسويقها على أنها مجموعة ذات كيان وأن يقدموا مسودة لمعايير محددة لاختيار من يمثلهم في الحوار الوطني. إن القدرات المالية المحدودة لهذه المجموعة وعدم وجود هيكل تقليدي للحركة الشبابية عوامل تصعب من عملية اختيار ممثليها. كما أن عدم وضوح الذي يكتنف الكثير من ملامح آليات تطبيق المبادرة الخليجية أدى إلى صعوبة فهم طبيعة المسار. ومما يفاقم الوضع انعدام الشفافية بشأن خطط الحوار وتفاوت التقارير الصحفية حسب ميولها السياسية. وهذا قد يعرقل تحضير واستعداد الشباب المستقل للمؤتمر.

و لمحاولة معالجة الأمر، يرتب بعض الشباب المستقل مؤتمراً وطنياً لمساعدتهم على الاستعداد لمؤتمر الحوار الوطني والاتفاق على معايير الاختيار والأهداف. لكن هذا الجهد جوبه بمقاومة من الأحزاب السياسية التي تطالب بإشراك شباب الأحزاب في هذا المؤتمر. وبسبب هذه الحساسيات، لم يتم عقد مؤتمر الشباب المستقل حتى الآن.

ولم تتجج لجان التواصل التي تهدف إلى التواصل مع المجتمع من أجل مناقشة أهداف وشكل الحوار كما كان يؤمل لأنها لم تنشط على نطاق واسع واقتصرت اجتماعاتها على بعض المناطق. ولكن منذ ذلك الحين، فقد عملت اللجنة الفنية من أجل تخفيف هذه العقبات من خلال عقد لقاءات مفتوحة، تم بثها أحياناً على شاشات التلفزيون. كما تمت استضافة أعضاء اللجنة الفنية في برامج تلفزيونية عديدة، بالإضافة إلى النشاط المكثف للمتحدثة الرسمية للجنة في مواقع وسائل الاعلام

كسبورها في الشارع بحكم نشاطهم في الساحات وعدم وجود عداء تاريخي بينهم وبين أي مجموعة، فإن العديد من الناشطين المستقلين في أفضل وضع لتشكيل تحالفات مع مجموعة متنوعة من الكيانات المختلفة. ومن الأمثلة الحديثة هو دور الشباب المستقل في تنسيق وجمع أصوات الشباب من خلفيات مختلفة ضد التعصب المذهبي أو الطائفية. ولهذه الأسباب، فإن دور المستقلين مهم جداً في الحوار الوطني القادم الذي تأجل لعدة مرات.

### الحوار الوطني، فرصة ثانية لإشراك الشباب؟

يعد مؤتمر الحوار الوطني المقبل أهم أولويات اليمن حالياً، إذ إنه سوف يحدد المستقبل السياسي اليمني على المدى الطويل. فالحوار الوطني خطوة أولى أساسية لإعادة ترتيب الحياة السياسية بعد عهد على عبد الله صالح. وإذا تم احترام مبادئ المساواة وتوسيع المشاركة، فسيؤدي الحوار الوطني إلى توسيع النخبة السياسية. وقد ذكر جمال بن عمر بحق: "إن نجاح أو فشل الحوار الوطني من المرجح أن يسبب فشل أو نجاح العملية الانتقالية في اليمن".

إن الحوار الوطني يمثل فرصة هامة لتفادي أخطاء المبادرة الخليجية. وسوف يتم مناقشة عدد من القضايا في مؤتمر الحوار الوطني بما في ذلك: صياغة الدستور و القضية الجنوبية وقضية صعدة والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية واستقلالية الهيئات وأسس بناء الجيش والأمن الخ. هذه مواضيع حساسة ويتطلب تناولها أن تتوافر ثقة واسعة في العملية. وعندما تكون العملية مفروضة من الخارج فحتماً سيكون محكوماً عليها بالفشل. والحل لإحياء هذه العملية هو إعطاء الشباب المستقل دور أكبر في إدارة العملية والإصرار على تمثيل عدد كبير منهم في الحوار الوطني. وفي الوقت الذي تم التأكيد فيه على وجودهم في الحوار، فإن حجم تمثيل الشباب المستقل ومعايير اختيارهم غير واضحة إلى الآن.

وفي نهاية شباط الثاني/ نوفمبر، اتفقت الأحزاب اليمنية على تقسيم مقاعد مؤتمر الحوار الـ ٥٦٥ وتم تخصيص ٤٠ مقعداً فقط للشباب (حوالي ٧%). كما أن معايير اختيار هذه المجموعة ليست واضحة بعد.

### إشراك الشباب، السبيل الوحيد للتقدم

إن اليمن في حاجة لكي يتقدم إلى فترة تعاف وتسامح. وإذا أريد للحوار الوطني النجاح، فيجب تبني مقاربة تركز على العملية من الأسفل إلى أعلى بدلا من النموذج الحالي الذي يركز على النخبة في الأعلى إلى الأسفل. ولذلك، ينبغي عدم إهمال القاعدة وينبغي أن يكون تمثيل الشباب كبيرا في المؤتمر الوطني حتى لا يتحول إلى مجرد مؤتمر سياسي جديد كغيره.

من المهم أن يتم التشديد على أن الحوار وعملية المشاركة المدنية ليست مجرد مؤتمر آخر يباليغ في التحويل عليه. ويجب الاستفادة من الموارد المحلية مثل الشباب المستقل الذي يمثل مصدر قوة كبير يجب التعامل معه على هذا الأساس بدلا من تهميشه وإقصاءه.

الاجتماعية. ومع ذلك مازال هناك شعور بعدم الوضوح ولذلك نشرت اللجنة الفنية وثيقة "[النظام الداخلي](#) [وضوابط الحوار](#)" التي حاولت الاجابة على الاسئلة الراهنة، ولكنها لا تزال تحتاج إلى توضيح.

بالإضافة إلى التحديات المذكورة أعلاه، يواجه الشباب المستقل عقبات أخرى مثل محاولة تقييد حرية التعبير وإغلاق باب النقاش. وإذا كان الشباب المستقل واجهوا في الماضي مضايقات من الحزب الحاكم السابق كلما انتقدوا النظام، فإنهم يواجهون اليوم صعوبات من حكومة الوحدة الوطنية التي تضم أعضاء من الحزب الحاكم سابقا وأحزاب المعارضة، مما يجعل الشباب عرضة لهجوم كلا الفريقين. ويعتمد كل كيان على وسائل إعلامه الخاصة لإجراء حملات تشهير لتشويه سمعة الشباب المستقل، كما أن بعض هؤلاء الشباب يتعرض لتهديدات لإسكاتهم.